النخبة السياسية وأثرها في ازمة الهوية الوطنية والانتماء في السودان

The political elite and its impact on the crisis of national identity and belonging in Sudan

أ.م. عماد وكاع عجيل

كلية العلوم السياسية –جامعة تكريت

emad3891@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٤/٥ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٨/١٨

الملخص

يمكن القول ان السودان ومنذ الاستقلال لم يحظى بنخبة وطنية خالصة، اذ تعاني السودان منذ الاستقلال بحالة من عدم الاستقرار وعلى جميع الاصعدة فملامح الفشل السياسي السوداني باتت واضحة، والمشكلة باتت في الإصرار من قبل النخب السياسية على الاستمرار بالفشل وإعادة إنتاج مغذياته، إذ بدلاً من التفكير بالحلول للأزمات يريد الفرقاء السياسيون ابقائها والاستثمار فيها، وهذه الاشكالية لها اسبابها سواء الداخلية او الخارجية، اذ ما علمنا ان السودان يتمتع بتركيبة اجتماعية جعلت منه افريقيا مصغرة، اذ تكمن الاشكالية في ادارة هذا التنوع من قبل النخبة الحاكمة، ومن جهة اخرى تكمن الاشكالية في العلاقة بين الادارة المدنية والعسكرية، فلازال الخلاف قائماً بين المؤسسات السياسية المدنية والعسكرية، او بين المؤسسة العسكرية نفسها، وما نلاحظه اليوم من صراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الا دليل على ما يمر به السودان من ازمات تكاد تهوى بالسودان الى الهاوية.

الكلمات المفتاحية: النخب السياسية، ازمة الانتماء، الهوية الوطنية، السودان.

Abstract

It can be said that Sudan, since independence, has not had a purely national elite, as Sudan has been suffering from instability since independence on all levels. The features of Sudanese political failure have become clear, and the problem has become the insistence of the political elites on continuing the failure and reproducing its nutrients. Instead of thinking about solutions to the crises, the political parties want to keep them and invest in them. This problem has its reasons, whether internal or external. As we know, Sudan has a social structure that has made it a miniature Africa. The problem lies in the management of this diversity by the ruling elite. On the other hand, the problem lies in the relationship between the civil and military administration. The dispute still exists between the civil and military political institutions, or between the military institution itself. What we see today of the conflict between the Sudanese army and the Rapid Support Forces is only evidence of the crises that Sudan is going through, which are almost throwing Sudan into the abyss.

Keywords (political elites, crisis of belonging, national identity, Sudan).

المقدمة

تحتل دراسة النخب السياسية حيزاً واسعاً في حقل العلوم الاجتماعية ذلك لما تضطلع به من أهمية كبيرة وما تملكه النخبة من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي، فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة المجتمع الإنساني، فالنخبة ظاهرة ملازمة للاجتماع البشري، والهرمية والتفاوت واقعه في مصادر القوة والنفوذ والتأثير من موارد مادية، ذهنية، وشخصية، وغيرها، وهو ما من شأنه أن ينعكس على المكانة، والدور للأفراد أو الجماعات في المجتمع والنظام السياسي، ويعطي أفضلية لفئة تمثل النخبة مقابل الجمهور في صنع القرارات وتحديد التوجهات العامة، ومن هنا كان اعتماد مفهوم النخبة السياسية المقترن بالنفوذ والتأثير على النظام السياسي من قبل علماء الاجتماع والسياسة واسعا كمدخل في دراساتهم للعديد من الظواهر، كالثورات والحركات الجماهيرية والحروب، والنظم السياسية بأشكالها، والسياسات العمومية، وكذلك الانتقالات والانتكاسات الديمقراطية.

وقدر تعلق الامر بالسودان فان ما يمر به اليوم ليس وليد اللحظة، فهذه ليست إلا مشهدا من سلسلة من مشاهد صراع سياسي محتدم على مدى عدة سنوات، منذ الإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل ٢٠١٩، ومع حالة الانسداد السياسي كان السبيل لاستخدام القوة العسكرية لفرض أطراف بعينها نفوذها بقوة السلاح، وفى الوقت نفسه هي امتداد لمشاهد الصراع التي لم تغب عن الحالة السودانية منذ الاستقلال، على مستوى التركيبة الاجتماعية، دائماً ما يوصف السودان حتى قبل انفصال الجنوب بأنه صورة مصغرة لإفريقيا، بحكم التنوع السكاني والتعدد الاثني والديني والثقافي واللغوي، حيث يوجد نحو ٥٦ جماعة اثنية، ونحو ١١٥ لغة ولهجة تخاطب، فضلا عن التنوع المناخي والاقتصادي، هذا التنوع كان واحداً من التحديات والإشكاليات الرئيسية أمام قضية الاندماج الوطني التي واجهت الأنظمة التي حكمت السودان منذ استقلاله في عام ١٩٥٦، بل كانت سبباً أساسياً لعديد من الصراعات والحروب الأهلية التي شهدها السودان في تاريخه المعاصر، خصوصاً في الجنوب قبل الانفصال وفى دارفور وفى الشرق، ومع إخفاق النخب الحاكمة في السودان، في استيعاب حالة التنوع والتعدد الداخلي، كانت الدولة الوطنية في السودان تتسم بالهشاشة والضعف على مر عقود طويلة، ساعد على ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي المستمرة منذ الاستقلال، ولعل الشاهد على ذلك كم الانقلابات التي شهدتها الدولة السودانية على السلطة الحاكمة، منها ما حقق مراده ومنها ما لم ينجح.

اشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من تساؤل اساسي مفاده: هل أثر عدم وجود نخبة سياسية كفؤة ومخلصة لبلدها سواء كانت عسكرية ام مدنية على الوضع العام في السودان؟ ومن هذا التساؤل تُطرح اسئلة فرعية ومنها:

١. ماهي النخبة؟ وماهي النخبة السياسية؟
٢. ما هو النظام السياسي في السودان؟ وكيف تطور منذ الاستقلال؟
٣. كيف أثرت النخبة السياسية في السودان على موضوع الانتماء والهوية الوطنية؟
٤. ماهي التحديات التي واجهة النظام السياسي في السودان.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان هناك علاقة بين وجود نخبة سياسية تتصف بالولاء والمهنية والاخلاص للبلد وبين الانتماء وتحقيق الاستقرار، اذ كلما كانت هناك نخبة سياسية مهنية وكفؤة كلما كان هناك استقرار للبلد.

مناهج البحث: لغرض الالمام بالموضوع بشكل تام تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي لتحليل هذه المشكلة ودراستها، اضافة الى دراسة العوامل المؤثرة في النظام السياسي، اذ يعد هذا المنهج من اهم المناهج في هكذا بحث كونه يبحث في العلاقة بين الدولة بما فيها النخبة السياسية والمجتمع، اضافة الى المنهج الوصفي والمنهج التاريخي.

هيكلية الدراسة: لغرض الالمام بالموضع بشكل كامل فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول **المبحث الاول:** مفهوم النخبة والهوية والانتماء، اما المبحث الثاني فقد تناول التطورات السياسية والاجتماعية في السودان، اما المبحث فقد تناول النخب السودانية واشكالية ادارة التنوع.

المبحث الاول: التعريف بالنخبة السياسية والهوية الوطنية والانتماء

إن تحديد معاني الألفاظ والمصطلحات التي نستخدمها في أي بحث أمر ضروري ومهم، لاستبعاد الكثير من عوامل الاختلاف ومسبباته الناجمة عادة من الفهم المتباين لها، وعن اختلاف مضامينها في أذهان المتحاورين، ومن ثم نستطيع أن نعول عليها كأساس لدراستنا، مما يؤدي إلى وضوح المعنى، وسلامة الفكر العلمي، لذلك تم التطرق الى مفهوم النخبة السياسية والهوية والانتماء بشيء من التفصيل.

اولاً: النخبة السياسية: بدايةً يمكن القول ان جذور دراسة النخبة تعود الى كتابات أفلاطون وأرسطو، غير ان المنهج النخبوي لم يتبلور الا في العصر الحديث بفضل اسهامات عدد من المفكرين والكتاب، وقد جاءت بداية الاهتمام بدراسة النخبة كجزء من حقل العلوم السياسية في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، ويرجع الفضل الى العالميين الايطاليين (فلفريدو باريتو وجاتيانو موسكا) ومن بعدهم تواترت الدراسات التي تهتم بموضوع النخبة والنخبة السياسية[١]، وكلمة (النخبة) مصطلح فرنسي من اصل لاتيني يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم منها: الأقلية المنتقاة، وافضل جزء من الشيء، والطبقة العليا، واستعمل المصطلح في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات مزايا معينة، وفيما بعد للإشارة الى فئات متميزة كالنبلاء والعسكرين، فالنخبة اسم جامع يطلق على من يشغلون مراكز عليا في المجتمع لما يتفوقون به على غيرهم من صفات حقيقية او مزعومة[٢]، ووردت تعاريف كثيرة للنخبة، لكنَها أُستخدمت أول مرة في القرن السابع عشر من لدى أصحاب المتاجر لوصف البضائع ذات الصفات المتميزة لديهم، وبحلول نهاية القرن أصبح هناك استخدام أوسع للمصطلح، وبالتدريج وفي القرن التاسع عشر تمَّ توسيعُ المصطلحِ، واستخدامه من المحللين السياسيين، والاجتماعيين للإشارة الى الفئة الحاكمة او الفئة المهيمنة، وبعد ذلك أخذَ المصطلحُ يُشيرُ الى الأشخاص الذين يقفون على قمة الهياكل الاجتماعية الأساسية لمجتمعٍ ما، وهناك مَن عَرفَ النخبة بكونها الأقلية داخل اي تجمّع اجتماعي مثل المجتمع، والدولة، والحزب السياسي، أو هي أية جماعة تمارس نفوذاً متفوقاً داخل المجتمع[٣].

اما النخبة السياسية فيشكل موضوعها أحد أكثر المواضيع اهتماماً في مجال علم الاجتماع السياسي لان النخبة غالبا ما تكون أقلية حاكمة، تقوم على احتكار السلطة، وتهيمن على المراكز السياسية، ومراكز القوة والنفوذ، والإدارة في الحكم، فالنخبة السياسية، تتمثل في الجماعة المسيطرة على مقاليد نظم الحكم والسلطة السياسية، فالنخبة السياسية مفهوم يعبر عن تمركز القوة، والنفوذ داخل المجتمعات بيد أقلية، فهي مجموعة من السياسيين الذين يحكمون المجتمع، ويوجهون حركته السياسية الفاعلة في البلد الحاكمين به [٤].

من خلال التعريف اعلاه يمكن القول ان المعيار الرئيسي في تحديد النخب السياسية هو امتلاك القوة التي تُمكِّن القادة ومختلف التشكيلات الاجتماعية (الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) من التأثير على السياسات العامة للدولة، كما يمكن تعريف النخبة السياسية بأنها :جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بقوة تأثيرها، وسيطرتها في شؤون المجتمع، اذ تؤلف هذه الجماعة أقلية حاكمة، يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقا لمعايير السلطة والنفوذ، والقوة وتأثيرها في المجتمع لما تمتلكه هذه الأقلية من مصادر، ومميزات القوة، والخبرة الفاعلة، والمؤثرة في ممارسة السلطة، والتنظيم داخل المجتمع، الحال الذي يؤهلها لقيادة البلد[٥].

وتتألف النخبة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة، والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة، والتي من خلالها يتمُّ تقدير، وحساب كل شيء خلال مدة زمنية معينة، كما تُعرف النخبة بأنها »جماعة صغيرة داخلة في نطاق الطبقة السياسية في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، فهي تشمل كبار الموظفين والإدارات العليا، والقادة العسكريين، وفي بعض الأحيان الأسرَ ذاتَ النفوذ السياسي كالأسرة الارستقراطية او الملكية، هذا فضلاً عن أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى [٦].

ويمكن القول ان مبررات وجود النخبة السياسية هي ترجع إلى عاملين رئيسيين هما [٧]:

أ-عدم إمكانية حكم المجتمعات من خلال شخص واحد مهما بلغت إمكانياته، إذْ يستلزم وجود طبقة تفرض احترام الأوامر وتنفيذها.

ب -عدم قدرة الجماهير على حكم نفسها بنفسها، لأنها تمثل الأغلبية، لذا تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم في درجة تماسكها، وهي نتيجة طبيعة فرضتها الزيادة السكانية وتعقّد الحياة بكافة أبعادها: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، لذا تبرز ضرورة وجود قلة منظمة ومتماسكة تلبي احتياجات الافراد المختلفة.

وعليه فان إن النخبة السياسية: أقلية داخل المجتمع، يفترض أن تتوفر فيها خصائص وقدرات ذاتية وموضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع، والتأثير فيه لما تمتلكه من مؤهلات وقدرات في صناعة السياسة العامة.

ثانياً: الهوية الوطنية والانتماء: يُعد مفهوم الهوية من اكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش، كما انه

من اكثر المفاهيم التي تتميز بالتشابك والتعقيد والتداخل في سياقات معرفية، وأهتم به كثير من الباحثين والمفكرين، نظراً لأهمية وخطورة الموضوع خاصة في وقتنا الحاضر، اذ تشارك في تكوينه عوامل ومتغيرات عدة، لاسيما المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في فترات مختلفة، ومن جانب اخر فان مفهوم الهوية له ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء البايولوجي بل تعبير عقيدي وشعوري داخلي تختاره الذات الانسانية تجاه الواقع الاجتماعي[٨]، فالهوية هي عبارة عن منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها، فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية، التي تتمثل في وحدة العناصر المادية، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة، التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه، ويشعر بوحدته الذاتية [٩]، وللهوية ثلاث مستويات هي [١٠]:

١. على مستوى الفرد: أي شعوره بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات.

٢. على مستوى التعبير السياسي الجمعي في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري.

٣. على مستوى تبلور وتجسيد الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية على يد الحكومة والأنظمة.

اما الهوية الوطنية الجامعة فهي مرحلة تاريخية ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول، ومن جهة أخر إن هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أناس هذه المجموعة ويجعل منهم شعوباً أو أمماً او غير ذلك، وتمثل الهوية من المنظور السياسي محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة[١١]، كما يمكن تعريف الهوية الوطنية بأنها: الفكرة التي تحدد سمات الشعوب والأمم، وهي نتاج خصائص الثقافة الجماعية التي تشبع الامم بشعور محدد وتضع الاسس التي تبنى عليها حياة سياسية مستقرة في البلد، اذن هي التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية، بمعنى اخر يعني المفهوم الحديث والمعاصر للهوية الوطنية تخطي الولاءات الاخرى دون ان يؤدي ذلك الى محوها[١٢]، اذ يرتبط مفهوم الهوية إلى حد كبير بظاهرة التنوع والتعدد والاختلاف، فالفرد يعرف نفسه من خلال تعريفه للآخرين المختلفين عنه، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعة أيضاً، فالهوية العامة هي مجمل الثقافة العامة السائدة في مجتمع ما، والتي تذوب بداخلها جميع الهويات الفرعية النابعة من الاختلافات العرقية واللغوية والدينية، اذ يرتبط تأصيل مفهوم الهوية إلى حد كبير بمدى قدرة الدولة على تعزيز الانتماء لهذه الهوية، وتربية الأفراد عليها[١٣].

اذن يمكن القول ان الهوية الوطنية تعني الخصائص والسمات التي تتميز بها الامم والشعوب، وتترجم روح الانتماء لدى ابنائها، ولها أهمية كبيرة في رفع شأن الأمم والشعوب، وبدونها تفقد معاني الوجود والاستقرار، بل وتتعرض للانقسامات والتشتت، فالهوية الوطنية هي الانتماء والانتساب القوي

والوجداني للوطن، فهي الشعور بالانتماء والولاء للدولة والمجتمع والثقافة والتاريخ والقيم، وتتكون الهوية الوطنية من عدة عناصر منها: الموقع الجغرافي والثقافة واللغة والتاريخ والتراث والقيم والمبادئ والحقوق المشتركات والواجبات وغيرها من العناصر.

الانتماء: يعرف الانتماء بأنه الانتساب، لذلك فان الانتماء هو الانتساب الحقيقي من الشخص لوطنه بالفكر والفعل، ومن خلال السلوك العام، لأن الانتماء الوطني يرتكز على أساس فكرة التبادل بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات، مما يؤدي إلى التفاعل الروحي لدى المواطن بالرغبة في الانتماء إلى هذه الارض قولاً وفعلاً، ونصرتها والدفاع عنها بكل ما يملك من امكانيات، وغالباً ما يعرف الانتماء من خلال الارتباط والالتزام نحو المجتمع والوطن والأمة، وغالباً ما ينظر الى حب الوطن والولاء للأمة على أنهما كلمتان مترادفان، فقد نشأ حب الوطن قبل الأف السنين، وهو حب مرتبط بحب القانون والحرية العدالة الاجتماعية، يقابله التصرف بإخلاص وامانة، كما يساعد على مقاومة الفساد والظلم، ويكون عادةً ممزوجاً بالفخر بقوة الدولة ومكانتها الدولية وتقدمها وتفوقها الثقافي، ويتجسد الانتماء للوطن باحترام العادات والتقاليد والأعراف المعمول بها، والالتزام بكل ما يشير اليه من دلالات وطنية، كالنشيد الوطني، والعلم، وكل ما يدرج تحت هذه الرموز، الى جانب الاعتزاز والفخر بالانتماء للوطن، باسمه، ورموزه، في الداخل والخارج، والالتزام بالقوانين المعمول بها والضوابط السلوكية، والانضباط والالتزام وعدم الاستهانة والاهمال في تأدية الواجبات، والالتزام بأسلوب الحوار والتفاهم الواعي المفيد في حل المشكلات والخلافات التي تقع بين أفراد المجتمع[١٤]، كما يُعرف الانتماء بانه عنصر من عناصر المواطنة، يهدف الى الشعور بالهوية لمجتمع ما بما يحتويه على ابعاد عاطفية واجتماعية وامنية، ويخلق نمط من التقارب بين الجماعات البشرية من جهة ومجتمع يعيشون فيه ويتأثرون به من جهة اخرى، ومن ثم فان الافراد يكتسبون صيغة من الانضمام لهوية المجتمع تكسبهم صفات مشتركة، كاللغة والعرق والدين، في ضوء المشاركة على أسس العيش المشترك في الوطن، والاقامة فيه جنباً الى جنب مع العديد من المبادئ الاخرى كالعيش المشترك في اطار أمة تبنى نفسها بهويات أعضاءها كوحدات اجتماعية ذات انتماء مكتسب، كما عُرف الانتماء بانه: بناء عقلي يرمز الى التمثيل القومي للمكان الذي ولد فيه الشخص وعاش فيه، فالوطن بالنسبة للأفراد يؤدي وظيفة هامة في حياتهم، مثل بث قيم التوجيه والانتماء والعطاء والاندماج الاجتماعي الذي يهتم بآليات التكيف الاجتماعي للفرد داخل المجتمع، فالانتماء قائم على شعور الافراد بالانجذاب لأوطانهم في جميع حالاته، ويتضامنون مع قضاياه وتحدياته في اطار ان البيت والمجتمع من اجل الشعب[١٥].

والانتماء هو حالة شعور الإنسان والشخص إلى الانضمام إلى مجموعة، وهو عبارة عن علاقة شخصية حسية إيجابية، يبنيها الفرد مع أشخاص آخرين أو مجموعة ما، أما مفهوم الانتماء إلى الوطن فيعني تلك الحالة والشعور بالانضمام إلى الوطن، وتكوين علاقة إيجابية مع الوطن، وتكوين علاقة قوية تربطنا بالوطن، والوصول إلى أعلى درجات الإخلاص، ولمعرفة مدى انتماء المرء لوطنه عليه أولاً أن

يشعر بذلك الحس في داخله، ثم أن يترجم هذه القيمة الإيجابية لانتمائه على أرض الواقع، من خلال استعداده النفسي لأن يسلك كل السلوكيات الإيجابية والتي من واجبها أن تخلق فيه شخصاً منتمياً، محباً، مخلصاً لوطنه، مدافعاً عنه من أي عدوٍ أو ضرر[١٦].

كما يعمل الانتماء للوطن على حماية المجتمع من عوامل الفساد والانحراف، والتصرفات السلبية كالفساد والعمالة والتجسس، وعمليات التخريب والإرهاب وغيرها، التي تظهر في فقدان الاحساس بالانتماء، لأن الفرد الذي يشعر بالولاء والانتماء لوطنه، يبتعد عن كل ما يسبب الضرر للمصلحة الوطنية، وان صلابة المجتمع وتكامله وترابطه يعتمد على درجة انتماء الشخص، فالوطن الذي ينتمي أفراده إليه يكون أكثر قوةً وتماسكاً من غيره، لذا فان الانتماء يؤدي إلى تنامي الحس الوجداني بين أفراده، ويزيد من حب الفرد في تقديم العطاء والإيثار والتضحية، بما يحقق الوحدة والتماسك الوطني، كما يقوم على تنمية الشعور لدى الفرد في تطوير ذاته وعلمه ومكانته لخدمة المجتمع.

المبحث الثاني: الواقع السياسي والاجتماعي في السودان

تُعد السودان واحدة من الدول العربية الافريقية التي مرت بمنعطفات خطيرة وكبيرة، بسبب السياسات المتبعة من قبل الحكومات التي تعاقبت على الحكم في السودان، اضافة الى الظروف الداخلية التي مرت بها السودان والتي كان لها الاثر الكبير في ما آلت اليه الامور، ناهيك عن العوامل الخارجية والتي كان لها الاثر الكبير في كثير من الاحداث التي شهدها السودان، لذلك لابد من التطرق الى الواقع السياسي والاجتماعي في السودان.

اولاً: الواقع السياسي في السودان: خلال القرن التاسع عشر لم يكن السودان يعرف أي شكل من أشكال الحكومة المركزية، إذ كانت هناك انقسامات اثنية و قبلية كبيرة حيث بلغ عدد القبائل ٥٧٢ قبيلة وحتى وصول محمد علي إلى السودان كانت تلك الأطر الإقليمية والقبلية تعمل بمعزل عن فكرة الوطنية السودانية[١٧]، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى تصاعدت دعوات الاستقلال فنال السودان استقلاله عام ١٩٥٦، ومن ذلك التاريخ عرف السودان حكومات عديدة وانقلابات عسكرية ناهيك عن الحروب الاهلية والتي استنزفت ثروات وطاقات السودان[١٨]، وشهد السودان اول انقلاب عسكري حيث قام الجنرال عبود بالاستيلاء على السلطة سنة ١٩٥٨، ولم يتمكن من احداث تغييرات جذرية في المجتمع السوداني او تحقيق الاستقرار السياسي، او التنمية الاقتصادية، وادى استمرار الاوضاع في جنوب السودان الى قيام انتفاضة كبيرة سنة ١٩٦٤، وضعت حد لحكم الجيش بقيادة الجنرال عبود وعودة الحكم المدني، ومنذ عام ١٩٦٤ لغاية عام ١٩٦٩ شهد السودان تشكيل عدد من الحكومات المدنية الضعيفة ولم تتمكن النخب السياسية طوال الخمس السنوات من تحقيق الاستقرار السياسي، وانهاء الفوضى التي شهدها البلاد طوال تلك الفترة، اضافة الى عدم تمكن تلك الحكومات من وضع دستور جديد للبلاد[١٩]، مما ادى الى تدخل الجيش مرة اخرى بثاني انقلاب عسكري في السودان في عام ١٩٦٩، هو انقلاب قاده العميد جعفر النميري وسانده فيه في البداية التيارين الشيوعي والقومي، وامتد نظام حكم النميري نحو ١٦ عاماً، اذ

شهدت البلاد إثره تغييرات سياسية واسعة قادتها حكومات تكنوقراطية، لكنها لم تؤد على نحو كفء ما أدى لتفاقم الأزمات مما ادى الى تشكيل جبهة وطنية في لندن لإسقاط نظام حكم النميري[٢٠]، ونتيجة للضغوط الدولية والاوضاع المتدهورة في الداخل سقطت حكومة النميري في عام ١٩٨٥، في انقلاب داعم للثورة شعبية الذي كان قد غادر إلى الولايات المتحدة للعلاج، وانحازت قيادة الجيش بقيادة المشير حسن عبد الرحمن سوار الذهب للثورة في ٦ أبريل ١٩٨٥، واستولت على الحكم لفترة انتقالية مدتها عام واحد، سلمت بعدها مقاليد السلطة لحكومة مدنية[٢١]، بعد ذلك حصل انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وحمل الانقلاب اسم (ثورة الإنقاذ الوطني)، وقاد الانقلاب عسكريا العميد عمر البشير، وسانده فيه إسلاميو السودان عبر حزب (الجبهة الإسلامية القومية)، والذي كان يتزعمه حسن عبد الله الترابي، واكتسب الانقلاب عداوة دولية وإقليمية واسعة بسبب وجهته الإسلامية، وأدت سياساته إلى تضخم أزمة جنوب السودان انتهاء إلى الانفصال، عادى البشير الإسلاميين عندما أرادوا الحد من سلطاته وحل المجلس التشريعي وأدت إدارته طيلة نحو ٣٠ عاماً إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية بشكل حاد، وطالبت المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله إثر جرائم حرب ارتكبتها قواته خلال اضطرابات إقليم دارفور[٢٢].

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٩ الى١٩٩٣ عرفت هذه الفترة من حكم البشير بفترة التمكين حيث شرعت الحكومة مستخدمة الدعاية الشعبية وإخفاقات الديمقراطية لحشد التأييد والظهور بمظهر الإنفتاح على الشعب، وتم اتخاذ النظام الرئاسي كنظام سياسي والفدرالية كنظام إداري، ومنذ عام ١٩٩٣ لغاية عام ١٩٩٨، في هذه الفترة اعتبرت الحكومة ان الوقت حان للإنتقال من مرحلة الشرعية الثورية، إلى مرحلة بناء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وقد مثلت هذه المرحلة الهيمنة الفعلية لكوادر الحركة الإسلامية على أجهزة الدولة، وبدأت مرحلة الإنتقال المؤسسي بتولي المجلس الوطني الإنتقالي لسلطة التشريع بمشاركة رئيس الجمهورية، بينما يمارس رئيس الجمهورية رئاسة السلطة التنفيذية بإعتباره رئيس الدولة، وعملت الجبهة الإسلامية على السيطرة على الحكم في السودان، ومما ساعد على سيطرة الجبهة الإسلامية على الحكم هو سيطرتها على الجهاز الأمني، الذي أعطته أولوية كبيرة ليتحول فيما بعد إلى فئة رأسمالية جديدة، وأدت السياسات الإقتصادية التي خلقتها حكومة الإنقاذ إلى خلق تشوهات في تركيبة النخبة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية، إذ أفرزت نخب إقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري للجبهة الإسلامية، كما أدخلت القوى الإقتصادية التقليدية في صراع مع هذه القوى الجديدة، وخلال هذه الفترة من حكم البشير، فبعد عام ١٩٩٨، حدث انشقاق داخل المؤتمر الوطني الشعبي، أدى بالمؤتمر الشعبي إلى توقيع مذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في لندن عام ٢٠٠١[٢٣]، واتخذت العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية منذ عام ٢٠٠٢ منحى اخر، فالحركة الشعبية اخذت تبدي اهتمام بالمقترحات المقدمة من قبل الحكومة السودانية بهدف انهاء الحرب في جنوب السودان، اذ وافقت الحركة الشعبية على اتفاق السلام الشامل مع الحكومة السودانية التي تم التوصل اليها بوساطة امريكية في ٢٠ تشرين الاول ٢٠٠٥، وبحسب

الاتفاق يبقى الرئيس (عمر البشير) رئيساً للبلاد ويكون رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون غرتغ)، نائب لرئيس البلاد[٢٤]، فمنذ أن تم توقيع السلام الشامل عام ٢٠٠٥ بين الحكومة ومتمردي الجنوب وفرض مجلس الامن عقوبات على منتهكي اتفاق وقف اطلاق النار في دارفور واحالة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في الاقليم الى المحكمة الجنائية الدولية، وادى زعيم المتمردين الجنوبيين السابق(جون قرنق) اليمين الدستوري نائباً للرئيس عمر البشير في تموز ٢٠٠٥، وفي اب لقى حتفه في حادث تحطم طائرته، وفي نفس العام صدر دستور جديد اعطى قدراً كبيراً من الحكم الذاتي للجنوب، استمر مؤشر عدم الثقة بين شريكي الحكم الرئيسين في السودان (حزب المؤتمر الوطني) و(الحركة الشعبية لتحرير السودان) في اتجاه تصاعدي، اذ برزت العديد من الخلافات بين الشريكين طيلة الست سنوات التي تلت توقيع الاتفاق، حيث جمدت الحركة الشعبية مشاركتها في مؤسسات الحكم التنفيذية بالمركز عدة مرات بدعوى أن حزب المؤتمر الوطني ليس جادا في تنفيذ الاتفاق، وأنه باستمرار ينتهك دستور البلاد الانتقالي من خلال إضعاف مؤسسة الرئاسة والتعدي على الصلاحيات الدستورية للنائب الأول لرئيس الجمهورية (زعيم الحركة الشعبية)[٢٥].

وفي عام ٢٠٠٧ اصدر مجلس الامن قراراً بشأن ارسال قوة لحفظ السلام في دارفور قوامها ٢٦ الف جندي، وفي عام ٢٠٠٩ وقعت حركة العدالة والمساواة الفصيل المتمرد الرئيسي في دارفور اتفاق سلام مع الحكومة، وعلى اثرها اعلن البشير انتهاء الحرب في الاقليم لكن اخفاق الجانبين في الاتفاق على التفاصيل ادى الى استمرار الاشتباكات مما عرض الاتفاق للخطر، وجرى الاستفتاء في ١/٩/ ٢٠١١، وامتد الى ١/١٥/ ٢٠١١، وكانت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على انفصال جنوب السودان بنتيجة ٩٧%، وفي التاسع من تموز ٢٠١١ أنزل علم جمهورية السودان من مدينة جوبا عاصمة الجنوب ورفع علم الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي اختير ليكون علم الدولة الجديدة[٢٦]، وشهدت السودان في ١٣/ نيسان/ ٢٠١٥ اول انتخابات منذ انفصال دولة جنوب السودان، واسفرت نتائج الانتخابات عن فوز (عمر البشير) بولاية جديدة بعد حصوله على ٩٥% من اصوات الناخبين، وفي عام ٢٠١٨ وقعت احتجاجات شعبية ضد حكومة عمر البشير، مما ادى الى اعلان حالة الطوارئ في شباط ٢٠١٩، واقالة الحكومة في محاولة لإنهاء الاحتجاجات، لكن هذه الاجراءات لم تساعده في البقاء في منصبه، اذ قام الجيش في نيسان عام ٢٠١٩ بالإطاحة بالرئيس عمر البشير وشرع بالمحادثات مع المعارضة بشأن الانتقال السلمي للسلطة، لكن الحكومة التي تسلمت السلطة عقب الاطاحة بالرئيس عمر البشير ورثت مشكلات داخلية وخارجية كبيرة، وعلى رأسها النزاعات القبلية والهجرة البشرية داخل الدولة، اضافة الى سياسات الحكومة السابقة والتي اسهمت في زرع بذور الفتنة بين مختلف مكونات المجتمع السوداني، وتشكلت حكومة جديدة في ايلول من عام ٢٠١٩ برئاسة عبدالله حمدوك، بعد الاتفاق على تقاسم السلطة لثلاث سنوات بين الجيش وممثلين مدنيين وجماعات المعارضة، وفي ايلول من عام ٢٠٢٠ جرت مفاوضات بين رئيس الوزراء السوداني (عبدالله حمدوك) و(عبدالعزيز الحلو) زعيم الحركة الشعبية للمعارضة، في العاصمة

اديس ابابا، لأجراء مفاوضات غير رسمية حول ابرز القضايا ومنها: العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير، كما طالبت المعارضة بان تكون العلمانية نصاً صريحاً في الدستور، وغيرها من المطالب[٢٧]، وواجهت الفترة الانتقالية في السودان، منذ بدايتها الرسمية في اب/ ٢٠١٩، تحديات كبيرة، كان محورها الأساسي التناقضات في الرؤى والمواقف بين الشريكين، المدني والعسكري. وبلغت الخلافات ذروتها في منتصف عام ٢٠٢١، وانتهى الأمر بانقلاب عسكري في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١ قاده الحلفاء العسكريون، قائد الجيش الجنرال عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات (التدخل السريع) الجنرال محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وتم تجميد الوثيقة الدستورية وإصدار مراسيم دستورية بديلة، وحل كل مؤسسات الدولة، واستمر الحوار والتفاوض لفترة، وتم تتويجه بتوقيع الاتفاق الإطاري في الخامس من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٢، الذي شكل انتصاراً كبيراً للجبهة المدنية، تمثل بقبول المكون العسكري الخروج من تشكيلات الجهاز السيادي والتنفيذي، كما نص على وجود قوات مسلحة موحدة، وحل ودمج كل المجموعات المسلحة، ووقع على الاتفاق الإطاري رئيس مجلس السيادة، الفريق عبد الفتاح البرهان، ونائبه الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وعدد كبير من أحزاب (الحرية والتغيير)، وقوى سياسية ونقابية انضمت للاتفاق[٢٨].

وشهد مطلع شهر أبريل من عام ٢٠٢٣ دخول كل من عبد الفتاح البرهان قائد القوات المسلحة السودانية، ومحمد حمدان دقلو(حميدتي) قائد قوات الدعم السريع، فيما يشبه (المباراة الصفرية) التي يبتغي من وراءها كل طرف الحصول على كافة المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر، واتضح أن هناك مسألتين مثيرتين للخلاف بشكل خاص، الأولى هي الجدول الزمني لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة النظامية، والثانية هي توقيت وضع الجيش رسميا تحت إشراف مدني، وعلى أثر ذلك اندلع القتال في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، واتهم الفريق أول عبد الفتاح البرهان، القائد الفعلي للسودان وقائد القوات المسلحة السودانية، قوات الدعم السريع بتنفيذ انقلاب عسكري ضده، غير أنه أعرب عن استعداده للتفاوض مع قوات الدعم السريع، ومن جانبه دعا محمد حمدان دقلو، زعيم قوات الدعم السريع، المجتمع الدولي إلى التدخل، متهماً القوات المسلحة السودانية بقصف المدنيين[٢٩]، وقد اسفرت الحرب الدائرة في السودان لغاية كتابة البحث عن وفاة قرابة ١٥،٥٥٠ شخص، وأكثر من ١،٤٠٠ مصاب في جميع أنحاء البلاد منذ بدء الحرب، وفرار أكثر من ١٠ مليون شخص من مساكنهم منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣، علماً ان الاحصائية قابلة للزيادة بسبب استمرار الحرب، ولا يزال الحصول على الغذاء يمثل الحاجة ذات الأولوية للنازحين، تليها خدمات الرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية، ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية الحاد الشديد إلى زيادة مستويات الوفيات المرتبطة بالجوع في الأشهر المقبلة.

ثانياً: الواقع الاجتماعي: يستلزم نشوء الدولة وجود ثلاثة عناصر وهي: الأرض والشعب والسلطة السياسية، إلا أن مجرد اجتماع هذه العناصر الثلاثة ليس بكاف لنشوء الدولة، إذ لابد من أن

يتم نوع من التفاعل المتوازن والدقيق بينها حتى تنشأ الدولة وهي تحمل إمكانيات الرسوخ والإستقرار، إلا أن السودان من الدول التي قامت على التجمع الاجباري لسكانها، الأمر الذي جعل عنصر الرغبة في العيش في جماعة وطنية مع كل ما يتخلله من تضحية من أجل الجماعة منعدم وهو ما جعل السودان الى اليوم تعرف بتعدد كبير لقبائلها التي تمثل في أغلبها تعدد اثنيات مختلفة، اذ تعرف السودان خريطة اثنية غنية متعددة، ما جعله يوصف بأنه صورة مصغرة للقارة الافريقية[٣٠]، وساد الاعتقاد أن السودان دولة أفريقية – عربية، وقد ظل هذا الاعتقاد سائد عند الحديث عن السودان، وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم، فأصبح ينظر إلى السودان على أنه بلد عربي – أفريقي– مسلم، على الرغم من ان الجنوبيين في السودان، يرون أن كلمة عربي – مسلم هي شأن خاص بشمال السودان، وحتى بالنسبة إلى الشمال فإن الشماليين لديهم تحفظ، فالشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً فهناك بعض المناطق في الشمال زنجية ومسيحية، مثل قبائل النوبه في كردفان، وهناك مجموعات كبيرة اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول عربية مثل النوبيين في الشمال، والانقسنا والفونج، والفور، والزغاوة، والمساليت، والبرتي، والتنجر والتامة والبرقو، والبرنو، والداجو، والفلاته، وغيرها، ومعظمها تشير ملامحها إلى الأصل الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب، وقسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات عرقية، كل منها تشكل نسبة معينة من سكان البلاد، فالعرب يشكلون ٣٩% من نسبة السكان والجنوبيون ٣٠% ومجموعة الغرب(الافارقة (١٣%، والنوبة (جنوب كردفان) ٦%، والبجا(شرق السودان) ٦%، والنوبيون (أقصى شمال السودان) ٣%، ومجموعات متنوعة أخرى وأجانب ٣%[٣١]، فالسودان هو مجتمع فسيفسائي يضم العديد من القوميات والطوائف والاثنيات، اضافة الى الاختلاف في العادات والتقاليد واللغات واللهجات وطريقة العيش والتفكير واسلوب الحياة ونمط الحياة[٣٢]، اذ يوجد في السودان (٥٦) جماعة أثنية تنقسم إلى (٥٩٧) مجموعة فرعية (تجمع قبلي)، البعض من هذه التجمعات الفرعية استقر بمناطق ثابتة أضحت تعرف باسم هذا التجمع وتأريخ وجوده، وأهم تلك المجموعات (بجا، نوباويون، نوبيون، دنكا)، أما المجموعات الأخرى فأنها تتداخل وتتفرع مع مناطق السودان الآخرى، وتعد التعددية العرقية في السودان من القضايا المهمة، لأن التنوع العرقي والثقافي والبيئي هو محور النقاش عندما يراد تحديد هوية السودان كبلد[٣٣]، ومن الناحية الشكلية تقسم السودان إلى منطقتين ثقافيتين، الشمال والجنوب على أساس العقيدة واللغة، إلا إنه حتى هاتين المنطقتين لا تتسم كل منها بالانسجام الثقافي داخل المنطقة الواحدة وهذه مسألة طبيعية أوجدها التعدد بالمكون الاجتماعي السوداني، ففي الشمال يعد البجا، والنوبايون، والنوباويون، والغور أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الجماعات الموجودة في الشمال، وينطبق الحال ذاته على الجنوب، إذ يختلف أسلوب حياة النيليين عن غيرهم[٣٤]، اما على المستوي الديني فيشكل المسلمون ما نسبته (٧٥%) من عدد السكان وغالبيتهم من المذهب السني، يتركز أغلبهم في الشمال، وباقي السكان هم من المسيحيين والوثنيين ويتركز معظمهم في الجنوب

ويشكل الوثنيون العدد الأكثر من النسبة الباقية من عدد السكان والمسيحيون النسبة الأقل في عدد سكان، وعلى الرغم من ذلك فأن المسيحية كانت في الجنوب هي ديانة رجال الإدارة، فضلاً عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة، وكذلك النخبة المتعلمة. في حين أن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال [٣٥].

المبحث الثالث: النخب السودانية وادارة التنوع.

يتسم السودان بتعدد الثقافات والأعراق واللغات والتنوع الجغرافي الذي يشكل تركيبته السكانية المتنوعة والغير متجانسة والتي تشكل سبب من اسباب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالتنوع الذي يتميز به السودان أصبح عامل ضعف وعدم استقرار للدولة، فالإشكالية الاهم تكمن في النخبة السياسية وادارة التنوع، فسياسة السلطة الحاكمة منذ الاستقلال لم تتمكن من ادارة ذلك التنوع بشكل ايجابي وصحيح بما يخدم تقدم الدولة وتحقيق استقرارها.

اولاً: ازمة النخبة السياسية في السودان: بداية يمكننا القول ان للنخب دور مركزي في مسألة تكوين واستقرار الدول وتقدمها، وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي وغيرها من الامور المتعلقة بشؤون الحكم، لذلك تُعد النخب مكون أساسي في صنع الواقع السياسي والثقافي والديني في أي مجتمع، وقد يكون من نافلة القول، إن تقدم المجتمعات قد أسفر عن تعدد أنواع النخب بين ما هو سياسي، ومنها ما هو غير سياسي، ومن الفريق الأخير، هناك النخب العسكرية والاجتماعية ذات الطبيعة القبلية أحيانا، وأيضا البيروقراطية.

وقدر تعلق الامر بالسودان فقد تعاقب على الحكم في السودان منذ الاستقلال عدة نخب ما بين العسكرية والمدنية، وتميزت تلك النخب بعدم وجود اهداف ورؤى واستراتيجيات على جميع الاصعدة، فالسودان ومنذ الاستقلال لم يحظى الى حد ما بنخبة وطنية خالصة [٣٦]، اذ يعيش السودان أزمة في نخبته الوطنية، إذ لا يكاد هناك ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم النخبة، وما يمكن ان تحدثه تلك النخبة من تغييرات في المجتمع، وظهرت الأزمات التي عكسها غياب المفهوم الموضوعي للنخبة في وقت مبكر، وعبر احتجاجات تطورت في ما بعد إلى مشكلات وحراك مسلح، بدأ بجنوب السودان عام ١٩٥٥، وقد كان ذلك التمرد العسكري مؤشراً دالاً على غياب مفهوم النخبة السودانية، ونتيجة لعجز النخب السودانية في الاضطلاع بمهمة الوعي القومي لكي تكون قادرة على فهم مشكلات الوضع في السودان ومن ثم وضع الحلول لها، نرى المشكلات تزداد تفاقماً، لكن لكون أن التحدي الذي يمثل اليوم أمام النخبة السودانية الفاشلة (كما نعتها منصور خالد في كتاب بعنوان (النخبة السودانية وإدمان الفشل) أكثر تعقيداً من ذي قبل لأنه بعد فشل وضياع تجربة الوحدة السودانية على أسس جديدة من خلال اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥، وبعد الإجهاز على المرحلة الانتقالية الواعدة، على الرغم من أخطائها الجسيمة برئاسة حكومة حمدوك، سيكون السودان ذاته على مفترق طرق[٣٧]، ومنذ الاستقلال لم يعرف السودان نشأة زعيم وطني كفوء وفعال، يستطيع التغلب على انتماءاته الطائفية والعرقية والقبلية، ومن ثم يتسنى له اقناع السودانيين

على كافة اطيافهم بتأييد اجندته الوطنية[٣٨].

اذن يمكن القول ان السودان تعاني من ازمة حقيقية في النخب والقيادات السياسية التي لم تتمكن من تحقيق الاندماج الاجتماعي، ويمكن القول ان هناك جملة من القضايا التي تتمحور حولها سياسات النخب الحاكمة في السودان واهمها:

١. اعادة النخب الحاكمة انتاج نمط التفكير الكولونيالي بتغييبها للفضاءات المدنية المستقلة عن النخبة الحاكمة، اذ تم تقييد العمل النقابي المستقل من قبل النخب الحاكمة على اعتبار ان الدولة هي المنظم الاساس لحياة الناس، فالنخب الحاكمة فشلت فشلاً ذريعاً في بناء مشاريع تنموية كبيرة، كما فشلت في توفير الحقوق والحريات، وبالتالي اضعف مفهوم المواطنة والانتماء والهوية الوطنية، وغياب مفهوم الدولة الحامية، فلم يبقى امام المواطنين سوى الرجوع الى القبيلة والعشيرة والطائفة باعتبارها اشكال تضامن يصعب المحاسبة عليها من قبل الدولة.

٢. سعت النخب الحاكمة للسيطرة على الحكم بفرض الاندماج الاكراهي، فالنخب الحاكمة ورثت الدولة من الاستعمار البريطاني وبالتالي عززت من قبضتها على مختلف اوجه الحياة في السودان مما ادى الى استبعاد الجماعات الاجتماعية والاثنية والاقليمية.

٣. ان النظرة القاصرة للنخب الشمالية في تقديمها للهوية السودانية باعتبارها هوية عربية اسلامية دون محاولة تفهم خصوصية ثقافات الجماعات الجنوبية، بل تمادت الى حد انكار الهويات الاخرى، مما ادى الى احتقانات مزمنة، مما ادى الى صراع المركز والهامش، فإصرار بعض النخب على فرض أيدولوجيتها كان سبب في قيام الحروب والنزاعات الداخلية، على اعتبار ان السودان فيه الكثير من الهويات والمكونات والخصوصيات وبالتالي يجب احترام تلك الهويات والمكونات بدل من فرض الارادات بالقوة، وهو ما ادى الى انفصال جنوب السودان.

من خلال ما سبق يمكن القول ان السودان تقدم نموذجاً رئيساً في كيفية استنزاف النخب الحاكمة لثروة البلد، فالسودان بلد ثري ويمتلك موارد كبيرة، الامر الذي ادى الى وجود فجوة كبيرة بين الحاكمين والمحكومين، فبينما كانت هناك نخبة تحتكر السلطة والثروة بالمقابل كان هناك مجموعات كبيرة تعيش تحت خط الفقر، مما ادى الى حدوث نزاعات مسلحة ومطالبات بالانفصال وغيرها من الاساليب الت كانت نتيجة لسياسة النخب الحاكمة تجاه الشعب، فانفصال جنوب السودان كان نقطة فارقة في تاريخ السودان الحديث، فالنخب الحاكمة (الشمالية والجنوبية) اخطأت في تصور ابعاد وحجم مشكلة جنوب السودان واستيعاب تعقيداتها وتقدير طبيعتها، لذلك اخطأت في طريقة التعامل معها وايجاد سبل لحلها، وكان اخطر تلك المحاولات لعلاجها هو اعتبار سكان جنوب السودان اقلية عرقية تختلف عن الوجود القومي وبالتالي اصبح من المنطق ان يطالب شعب الجنوب بالانفصال واقامة دولة مستقلة، وبالتالي ستظل المسؤولية التاريخية المشتركة عن الانفصال تلقي بظلالها على النخبة السياسية بأكملها في السودان، على اعتبار ان انفصال الجنوب سيلقي بظلاله على الشمال، وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث

توترات ونزاعات داخلية، وخير دليل على ذلك ما حصل في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، والذي لا زالت الحرب لغاية كتابة البحث[٣٩].

اذن يمكن القول إن النخب السياسية ومن خلال السياسات التي اتبعتها في السودان قد أسهمت في تعميق الأزمات الوطنية وتفاقم التحديات التي تواجه بناء دولة موحدة وقوية، والفشل في إدارة التنوع الغني للبلاد والعدالة في توزيع الثروات، فقد أوجد انقسامات عميقة وأشعلت فتيل نزاعات لا تنتهي، مما عرض السلام والاستقرار للخطر.

ثالثاً: تحديات النخبة السياسية في السودان: تواجه النخبة السياسية في السودان مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والتي تؤثر بشكل مباشر على تقدم واستقرار النظام السياسي، بل على العكس من ذلك جعلت هذه التحديات من السودان دولة فاشلة وعلى جميع المستويات، على الرغم من تمتع السودان بموارد طبيعية كبيرة، في السودان احتياطيّ ذهب يُقدَّر بـ ١٥٥٠ طناً، واحتياطيّ فضة من ١٥٠٠ طن، وخمسة ملايين طنّ من النحاس، ومليون وأربعمائة طن من اليورانيوم (تضع الولايات المتحدة وأوروبا عيونها عليها)، وفي الثروة الزراعية الهائلة، مائتا مليون فدّان من المساحات الصالحة للزراعة (المزروع منها حالياً الثلث) والكافية لإطعام العالم العربيّ كلّه لو زُرعت كاملة، فضلاً عن ١١٥ مليون فدان من المراعي الطبيعية، وسادس أكبر ثروة حيوانية في العالم (١١٠ ملايين رأس من المواشي)، و٤٢ ألف طن من الأسماك سنويّاً، ونسبة أمطار تبلغ ٤٠٠ مليار متر مكعب سنويّاً، ما يجعل السودان خزّان أمان مائي للمنطقة بأكملها، وأضف إلى ذلك كله إنتاجاً ضخماً جداً للصمغ العربي الذي يُستخدم في القطاعات الغذائية والدوائية وتحتكر ٧٠% منه شركات عالمية، والسمسم الأبيض (ثلث الإنتاج العالمي) والسمسم الأحمر (ربع الإنتاج العالمي)، ولكن رغم كل تلك الموارد يعتبر الشعب السوداني من افقر الشعوب على مستوى العالم[٤٠].

التحديات السياسية: هناك مجموعة من التحديات السياسية التي تقف في وجه استقرار وتقدم النظام السياسي في السودان وتأتي في مقدمة هذه التحديات فقدان الشرعية، اذ نلاحظ ان الدولة السودانية منذ بدايتها نشأت على تمكين عرقي وديني وقبلي، مما يدل على ازمة عميقة في شرعية السلطة والدولة، لذلك تبقى أزمة الشرعية في السودان عائق كبير في تطور نظامها وذلك لكثرة العرقيات والاثنيات التي تتصارع حول الحكم، ونتيجة لذلك غاب النظام المناسب للحكم، والذي يضمن القسمة العادلة للسلطة في الدولة بين التشكيلات الوطنية والجماعات العرقية المختلفة وهي القضية التي دائماً ما كانت وراء الحروب والنزاعات الداخلية في السودان، وبالتالي لم يكن هناك تداول سلمي للسلطة عبر الانتخابات النزيهة، اذ عانى السودان كثيراً من التناوب بين الديكتاتورية العسكرية والحكم الديمقراطي المدني، حتى اصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ظاهرة وسمة سائدة منذ استقلال السودان[٤١]، لذا لا يمكن أن يتمتع هؤلاء الحكام بالشرعية الدستورية وليس لهم سند قانوني ولا إجماع وطني يخولهم الحكم في بلد كالسودان الذي تتعدد فيه الاثنيات والديانات، لذا يتخذون القرارات المصيرية للدولة في شأن مستقبل الشعب بأسره حسب

مصالحهم الضيقة، اذ افتقدت السودان للمشاركة الواسعة للمواطنين في نظام الحكم ووضع السياسات العامة للدولة، عدم تطبيق النظام والقوانين بين الأفراد أو المجتمع الواحد اذ يتم تولي المناصب العليا على اعتبارات القرابة والقبيلة والنسب والولاء و العلاقات الشخصية[٤٢]، كما يعاني الواقع المؤسساتي في السودان من إشكاليات جوهرية تجلت في الفشل الواضح في إيجاد معادلة سياسية تحقق التنمية والاستقرار في أنحاء السودان المختلفة، فضلا عن فشل مشروعات التنمية بالبلاد وضعف الولاء الوطني، اضافة الى ذلك فقد اتسمت الاحزاب السياسية السودانية بالضعف وعدم امتلاكها برنامج سياسي واضح وانما على اسس قبلية وعرقية متصارعة مما جعل نظام الحزب الواحد هو النظام السائد، رغم وجود تعدد للاحزاب في فترات معينة الا ان ذلك كان دون جدوى، اضافة الى ذلك عانى السودان من أزمة التغلغل لكبر الإقليم من جهة وعدم قدرة الحكومة على تحقيق العيش الكريم للمواطنين من جهة اخرى[٤٣].

التحديات الاقتصادية: يمكن القول إن البنية الاقتصادية للسودان ليست وليدة اللحظة، بل هي خلاصة تراكمات العصور السابقة، اذ يصنف السودان من بين الدول الأفقر في العالم رغم الإمكانيات الطبيعية التي يزخر بها، إلا أن هذا لم يمنع من تصنيف أداء الاقتصاد السوداني ضمن المعدلات المنخفضة، كما أن الكثير من سكان السودان يعانون الفقر، وسوء التغذية وقلة الدخل الأمر الذي جعل الاقتصاد السوداني يوصف بأنه اقتصاد ذو تنمية غير متوازنة، اضافة الى سوء التخطيط والادارة، اذ عانى الوضع الاقتصادي في السودان من تدهور مستمر بسبب السياسات الاقتصادية التي تعمل بها النخب الحاكمة، فالموازنة العامة في السودان تتسم بالعجز مما ادى الى تفشي الفقر وازدياد التضخم، ووصل الوضع الاقتصادي في السودان الى درجة الانهيار خاصة في فترات الحروب الاهلية التي مر بها السودان[٤٤]، اضافة الى عدم التوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين مكونات الدولة الواحدة بعدالة ونتيجة لذلك تنشب النزاعات بحيث تسعي كل حركة مسلحة او جماعة للحصول علي الثروة دون مشاركة الجماعات الاخرى، وكذلك سياسة التميز التي تتعبها الأنظمة الحاكمة لإرضاء الجماعات الاثنية التي ينتمي إليها النظام الحاكم، هو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمع، وقد ادي إتباع سياسيات اقتصادية تميزية غير متوازنة الي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور[٤٥].

وقدر تعلق الامر بالوضع الاقتصادي في السودان بعد حرب ٢٠٢٣، فقد أصبح الوضع الراهن في السودان أكثر تعقيداً، بحسب دراسة نشرها المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، اذ قدر الخبراء التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد السوداني بأكثر من ١٠٠ مليار دولار، إذ توقف ٧٠% من النشاط الاقتصادي في السودان، وتُقدر تكلفة المعارك في السودان بنحو نصف مليار دولار يومياً، فضلا عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ١٨,٣% وفقاً لتوقعات البنك الدولي لعام ٢٠٢٣، كما بلغت خسارة الناتج المحلى الإجمالي السوداني بنسبة ١٥١،١٪، ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلى الإجمالي إلى ٤٣،٩١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، كما تسبب النزاع في انهيار الجنيه السوداني أمام الدولار وخسر الجنيه السوداني أكثر من ٥٠% من قيمته منذ اندلاع الحرب، حيث يتم

تداول الدولار بأكثر من ١٠٠٠ جنيه سوداني بعد الحرب، بالمُقارنة بـ٦٠٠ جنيه قبل الحرب، كما رفعت الحرب معدل البطالة في السودان من ٣٢,١٤% في عام ٢٠٢٢ إلى ٤٧,٢% عام ٢٠٢٤، وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي، وبحسب دراسة لمعهد سياسات الأغذية الأمريكي، توقعت خسارة ٥ ملايين وظيفة في السودان بسبب الحرب، كما ان معدلات التضخم أيضاً بحسب بيانات صندوق النقد الدولي ارتفع التضخم في السودان إلى ٢٥٦,١٧%، وهو ما يعنى ارتفاعها بنسبة ١١٧,٤%، كما تراجعت حركة الصادرات بنحو ٦٠% بفعل إغلاق المطار الرئيسي بالبلاد، وتوقف العمل بمعظم الموانئ الجافة، بالإضافة إلى اضطرابات سلاسل التوريد الناتجة عن الحرب مما أدى إلى تراجع عائدات الصادرات من العملات الصعبة، وتراجع إنتاج السودان من الذهب من ١٨ طناً إلى طنين فقط خلال أشهر الحرب، وأفقد الخزينة السودانية عائدات صادرات الذهب التي تعادل ٥٠ % من الصادرات بقيمة ملياري دولار [٤٦].

التحديات الاجتماعية: يتضمن هذا الجانب كل ما يتعلق بالمجتمع السوداني ووضعه الاقتصادي والتعليمي والصحي واللاجئين وتحديات الاندماج وغيرها من التحديات الاجتماعية، اذ تسببت الحرب الدائرة هناك في تسجيل مؤشرات سلبية ومنها ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع معدل البطالة وازدياد معدلات الفقر وتراجع سعر الصرف للجنيه السوداني، وارتفاع معدل البطالة ليصل لنحو ٤٥ بالمائة، ومن تأثيرات الحرب ايضاً الارتفاع الكبير في أسعار السلع ولاسيما الغذائية، وتراجع قيمة العملة الوطنية، حيث يبلغ سعر الدولار الأمريكي الواحد نحو ١٤٠٠ جنيه، مقارنة مع ٦٠٠ جنيه قبل اندلاع الحرب، وفيما يتعلق بحق التعليم، فلم يكن التعليم ضمن اولويات النظام السياسي، ويتضح ذلك من خلال حجم المخصصات المالية التي رصدت خلال السنوات الماضية، وكان التحدي الذي وقف امام تطور التعليم في السودان هي الاضطرابات السياسية والامنية، كما ان اغلب ميزانية الدولة تذهب الى الجانب العسكري بسبب التحديات التي تواجه السودان، اضافة الى مشكلة النزوح التي عانى منها السودان منذ فترات طويلة[٤٧]، وفي ظل استمرار الحرب فان بعض الكتب المدرسية غير متوافرة لكثير من المراحل الدراسية نتيجة توقف المطابع ولم يتم صرف رواتب ٥ أشهر للمعلمين، كما ان الكثير من المعلمين اضطروا إلى النزوح من مناطق الحرب والنزاع، ويعيش الطلاب آلام النزوح والحرمان من الحق في التعليم خاصة بعد إلغاء معظم امتحانات نهاية العام الجامعية وتحول الجامعات والمدارس إلى ملاجئ وثكنات عسكرية، كما تم تحول المدارس في الولايات إلى دور إيواء للنازحين الفارين من نيران الحرب في العاصمة الخرطوم، وذكرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان أن تداعيات القتال أثرت على ١٠٤ من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والمراكز البحثية والصندوق القومي لرعاية الطلاب، كما تضررت الوزارة باشتعال النار في عدد من طوابقها، واحتراق عدد كبير من المكاتب[٤٨].

اما على مستوى الامن الغذائي، يواجه السودان أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، اذ من المتوقع أن يواجه أكثر من نصف السكان ظروف قاسية، فخطر المجاعة يلوح في ١٤ منطقة مما يؤثر

على كل من السكان والنازحين واللاجئين، خاصة في المناطق التي يدور فيها الصراع، الأمر الذي يعرقل التنقل وتقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة التسوق وسبل العيش، اذ يعد الوضع حرجاً بشكل خاص بالنسبة للسكان المحاصرين في المناطق المتضررة من النزاع بشكل المباشر، ومن المحتمل أن يواجه ما لا يقل عن ٥٣٤،٠٠٠ من النازحين واللاجئين في المحليات والولايات المتضررة من النزاع، فهناك تدهور صارخ وسريع في وضع الأمن الغذائي مقارنة بعام ٢٠٢٣، اذ زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون الازمة الغذائية بنسبة ٤٥ بالمائة (من ١٧,٧ مليوناً إلى ٢٥,٦ مليوناً)، كما زاد عدد الأشخاص في مرحلة (الطوارئ) بنسبة ٧٤ بالمائة (+٣,٦ مليون)، أما السكان الذين يواجهون مرحلة الكارثة فقد زاد عددهم من صفر إلى ٧٥٥،٠٠٠ الف شخص[٤٩]، ولقد ساهم النزاع الذي بدأ في أبريل ٢٠٢٣ والنزاعات السابقة في أجزاء من السودان منذ عام ٢٠٠٣ في أن يكون لدى السودان الآن أكبر عدد من النازحين في العالم – ما يقرب من ١١,١ مليون شخص – أو واحد من كل خمسة أشخاص في البلاد، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة[٥٠].

اضافة الى ذلك يعاني السودانيون من ازمة الاندماج سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، فمازال مفهوم القبيلة يمثل منهج التعامل في المجتمع السوداني على اساس انها من الأولويات لذلك تبقى مسألة القبلية والدولة بمثابة عائق مهم في عملية الاندماج الا وفقا لمصالحهم، فالكل يرغب في الحكم رغما من عدمً وجود كفاءات تساعد في بناء مشروعة الدولة المدنية، ان فشل الدولة في التعامل مع التنوع الداخلي على أساس الدين والقبيلة والمنطقة وصياغة هوية وطنية مستمدة من العناصر المشتركة بين الجماعات المنضوية تحت مظلة الدولة، يجعل من الصعوبة خلق هوية وطنية موحدة قادرة على صهر الجماعات الأثنية والدينية في بوتقة واحده بالشكل الذي يساعد على عملية دمج وطني موحد[٥١].

رابعاً: التحديات الامنية والعسكرية: عانى السودان لسنوات طويلة من عدم الاستقرار السياسي، بفعل الحرب الأهلية، وفشل جميع محاولات إصلاح القطاع الأمني، التي كانت بداياتها الأولى إبان عهد الرئيس جعفر نميري عقب التوقيع على اتفاقية أديس أبابا للسلام ١٩٧٢، بين الحكومة السودانية والمتمردين في جنوب السودان، فقد نصت الاتفاقية على إدماج قوات التمرد ضمن صفوف القوات المسلحة النظامية تنفيذاً لبنود الترتيبات الأمنية، كمطلب للاستقرار وتحقيق السلام آنذاك، كما يرجع البعض جذور الصراع الحالي في السودان إلى السياسات الأمنية لنظام الرئيس السابق (عمر البشير)، والذي عمل على بث الفرقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية وتقسيمها إلى مراكز قوى متنافسة مع بعضها البعض، فوظف قوات الدعم السريع (ميليشيا الجنجويد* سابقاً) أثناء الصراع في دارفور لموازنة نفوذ الجيش، بحيث يضمن عدم تمكن أي من الفصائل العسكرية من الإطاحة به، مما ادى الى تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية[٥٢].

فقد انشأ نظام البشير أجهزة موازية تتمتع بنفوذ وقوة من الناحية السياسية والاقتصادية، الأمر

الذي عزز من فكرة إنشاء ميليشيات يمكنها استغلال التناقضات بين هذه الأجهزة المتنافسة، وبعد سقوط نظام البشير، حرصت الميليشيات المسلحة الموجودة في السودان، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، على الاستفادة من حالة الفوضى التي مرت بها السودان في تعزيز مكاسبها، وبالمحصلة كل ذلك أنه تم الاعتراف بالميليشيات كقوات حكومية تقوم بتنفيذ مهام الجيش والشرطة والأمن في مناطق مختلفة، بالاشتراك مع عدد محدود من وحدات القوات الحكومية الرسمية، الأمر الذي ساهم في تعزيز سيطرتهم الأمنية على العديد من المدن التي لم يكن بإمكانهم دخولها من قبل[٥٣]، وعرف السودان الكثير من الحركات المسلحة عبر تاريخه، والتي شكلت تحدياً امنياً وعسكرياً كبيرة للدولة السودانية، وقد كان أول ظهور للحركات المسلحة عام ١٩٥٥ حينما تمرد فيلق الاستوائية، الوحدة العسكرية المكونة من الجنوبيين، وكانت (أنانيا) أول مجموعة مسلحة متمردة تظهر في الجنوب، وخاضت حربا طاحنة توقفت بموجب اتفاق مع الحكومة المركزية في اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، وتم استيعاب عناصرها في القوات المسلحة لتظهر في جلباب الجيش الشعبي لتحرير السودان، الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذلك حركة العدل والمساواة والتي تأسست عام ٢٠٠١ على أيدي أبناء قبيلة الزغاوة وبدأت نشاطها العسكري، ثم شهدت عدة انقسامات كان أولها عام ٢٠٠٤، وخرجت من رحمها الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وحركة العدل والمساواة، القيادة الميدانية، وحركة العدل والمساواة جناح السلام، وكذلك حركة تحرير السودان/جبهة تحرير دارفور التي تأسست في دارفور عام ٢٠٠٢ وعُرفت في البداية باسم حركة تحرير دارفور، اضافة الى ميليشا الجنجويد (الدعم السريع)، والتي بدأت نشاطها في منطقة دارفور عام ٢٠٠٣ وتأسست من جماعات من قبائل الفور والزغاوة والمساليت، وكانت تعمل على تنظيم القبائل ذات الثقافة العربية بدعوى حماية أمنها وثروتها من القوى التي حملت السلاح، وقادها آنذاك موسى هلال، ودعمتها الحكومة المركزية، وتواجه هذه القوات تهما بارتكاب جرائم حرب في مناطق دارفور، وقد أوصلت هذه الحركة المسلحة قائدها حميدتي إلى مناصب رفيعة في الدولة السودانية كان آخرها نائب رئيس مجلس السيادة، قبل أن يحدث خلاف بينه وبين رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان سنة ٢٠٢٣ تحول إلى صراع مسلح في منتصف نيسان ٢٠٢٣، وإذا كانت هذه هي أبرز الحركات المسلحة في السودان، فإن المهتمين والدارسين لمساراتها يجدون صعوبة في ضبط عددها بسبب الانقسامات المتكررة[٥٤]، واذا ما نظرنا الى الصراع الدائر حالياً في السودان لوجدنا ان الصراع يدور بين جهات عسكرية والسبب الرئيسي للصراع العسكري الحالي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) هو الاختلاف حول الاتفاق الإطاري للعملية السياسية، ومن أهم نقاط الاختلاف تبعية قوات الدعم السريع، لأن الاتفاق الإطاري ينص على تبعيتها لرئيس الوزراء المدني، وأن يتم دمجها في الجيش خلال ١٠ سنوات، يعترض الجيش على هذه الفقرة، لأنها تعني وجود جيشين بقيادتين مختلفتين، أحدهما وهو الجيش القومي، يتبع القائد العام وهو عسكري، بينما الجيش الآخر هو قوات الدعم السريع، ويتبع رئيس الوزراء المدني، كما يطالب الجيش بأن يكون الدمج

خلال سنتين وبتبعية قوات الدعم السريع إلى القائد العام منذ اليوم الأول من توقيع الاتفاق الإطاري، اذ يُنظر الى قوات الدعم السريع بأنها ميليشيا انتهت مشروعيتها بانتهاء أسباب تكوينها أيام الحرب، أثرت هذه التحديات بشكل كبير على الدولة في السودان حتى كادت الدولة ان تنهار خاصة بعد الصراع الداخلي بين الجيش وقوات العم السريع، والذي ادخل البلاد في دوامة من الحرب والقتل والتهجير والفقر، اضافة الى ذلك عانى السودان كثيراً من التدخلات الخارجية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي، خاصة بعد الحرب الاخيرة، فالصراع المحتدم حول السودان، تحركه دوافع اقتصادية وجيوسياسية وأيديولوجية متداخلة، وهو جزء من خطة إعادة تشكيل المنطقة التي تقودها بعض الدول، كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واسرائيل، التي سعت جميعها لتمزيق السودان من خلال دعم قوات الدعم السريع، وعلى مستوى دول الجوار ومنذ بداية الحرب اتخذت كل من إثيوبيا وكينيا والتشاد، موقفاً داعماً بلا مواربة لقوات الدعم السريع، وسعت كلتا الدولتين لتسخير (الإيغاد)، لفرض حل جائر، وإجبار الحكومة السودانية والقوات المسلحة للقبول به، بل سعت هاتان الدولتان إلى تكوين تحالف عسكري ضد الجيش السوداني، كما فتحتا أراضيهما لاستقبال قائد التمرد رسمياً، واستضافتا عدة اجتماعات لقوى الحرية والتغيير، الى جانب ذلك كانت هناك دول داعمة للجيش السوداني كروسيا والسعودية وايران ومصر وجنوب السودان وغيرها من الدول.

الخاتمة

ختاماً يمكننا القول ان الأزمة السياسية الراهنة في السودان ترتبط على بشكل اساسي بمستقبل المعادلات السياسية في السودان وفواعلها، وما إذا كانت هذه المعادلات تستطيع القيام بمهام تسليم المدنيين كامل السلطة في السودان، وتحقيق تطور ديمقراطي يستطيع الاستجابة بفاعلية لعملية التطوير البنيوي للدولة السودانية، بحيث تنتقل من حالة الانتماء القبلي والديني والعرقي إلى حالة الدولة أي بلورة عقد اجتماعي متفق عليه أساسه المواطنة المتساوية، وربما يكون من الجدير ذكره هنا أن هذه الأزمة ممتدة في إطار دولة الاستقلال الوطني السوداني منذ عام ١٩٥٦ وهي موضوع ثلاث ثورات شعبية شهدها السودان على مدى ما يقارب من الستة عقود ولكنها لم تحقق أهدافها، فالصراع السياسي الراهن يدور على أكثر من مستوى في عملية تداخل وتركيب معقدة حتى الآن لم يتم حلها رغم المقاربات السياسية المتعددة التي تمت منذ إسقاط نظام البشير في إبريل ٢٠١٩، فالنخب السياسية لم تكن قادرة على اخراج البلاد من المأزق الذي يعاني منه منذ عقود، اذ أفرزت الثورة السودانية نوعين من النخب السياسية: الأول، ينتمي لأحزاب سياسية متنوعة الاتجاهات ومتعددة الأوزان السياسية، والثاني يمكن اعتباره مجرد مجموعة من النشطاء السياسيين جلهم من الشباب المنتمين لمشروع التغيير والتحول الديمقراطي بأطره الثورية والمبدئية، وبطبيعة الحال، ساهم النظام السلطوي الممتد في السودان لثلاثين عاماً في افتقاد هذه النخب للكفاءة المطلوبة لإدارة عملية الانتقال، حيث لم يتح للنخب الجديدة التدريب الكافي لممارسة مهام الانتقال الذي يكون مكفولاً غالباً في النظم الديمقراطية، وقد امتلكت النخب

السياسية بشكل عام، مفاصل الدولة الاقتصادية، ومارست عمليات ممنهجة في الفساد السياسي والمالي، وتسببت في رفع مستويات الاحتقان السياسي المؤسس على فشل اقتصادي وتنموي، وكذلك عمليات إفقار لغالبية السكان السودانيين خصوصاً في أطراف الدولة، ومن جهة اخرى يدور الصراع السياسي الراهن حول طبيعة دور المكون العسكري السوداني في الفترة المستقبلية من حيث وزنه في المشهد السياسي، وذلك على خلفية أن هذا المكون مقسم حالياً بين ٩ جيوش مسلحة بأوزان مختلفة ودون عقيدة عسكرية واحدة، حيث يعاني الجزء المؤسسي الرسمي، أي القوات المسلحة السودانية، من نفوذ لقوى الإسلام السياسي كنتيجة لحكم الجبهة القومية الإسلامية التي حكمت بموجب انقلاب عسكري، وهو ما يساهم في خدش مصداقيتها لدى البعض في إسناد عملية التحول الديمقراطي من ناحية، وبلورة نوع من الشكوك حول طبيعة أداءها وتحالفاتها في هذه المرحلة مع الأطراف السياسية السودانية، وذلك في وقت يواجه الجيش السوداني تحدي وجود قوات موازية له ذات طابع ميليشاوي أسسها الرئيس البشير تأسيساً قانونياً قبل خلعه، وهو التحدي الذي أسفر عن عملية تنافس بين قيادتين عسكريتين تهدد أحياناً بإمكانية نشوب اشتباكات مسلحة بينهما، وفي سياق موازي لهذا التحدي المركزي، تواجه باقي القوى المسلحة تحدي التصنيف على أساس عرقي أو قبلي، ومن هنا فهي محكومة في أدائها بهذه الاعتبارات دون الوطنية، وتمارس تحالفاتها السياسية استجابة لذلك وتتسبب على نحو ما في إرباك التفاعلات السياسية التي تتم استجابة لحساسيات جهوية وعرقية دون الانتباه للضرورات القومية، كما تسبب الموقع الجيوسياسي للسودان الذي يمتلك شواطئ طويلة على البحر الأحمر، ويعد دولة ممر لنهر النيل، وكذلك توسطه بين دول مضطربة بين شرق إفريقيا وغربها تعاني من استفحال الظاهرة الإرهابية، في اهتمام المحيطين الإقليمي والدولي بمجريات التطورات السودانية خصوصاً تحت مظلة حالة صراعية بين أطراف النظام الدولي، متمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية. وقد توازى ذلك مع رغبة داخلية سودانية في ضمان عدم استحواذ المكون العسكري على السلطة في السودان، ومن هنا تم طلب وجود بعثة تابعة للأمم المتحدة تكون حارسة لعملية الانتقال السياسي في السودان، وطبقاً للمعطيات السالفة الذكر، فقد تم تكوين أطر إقليمية ودولية مشتركة ومنفصلة بشأن محاولة ضبط التفاعلات السياسية السودانية المتعثرة ومنعها من المساهمة في تصاعد التوترات الأمنية الداخلية وربما الإقليمية، كما شاركت البعثة الأممية مع مجهودات كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد، كما كان لهذه البعثة دور قائد في إطار مبادرة دولية إقليمية مشتركة ضمت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسعودية والإمارات، يبدو المشهد السوداني مفتوحاً على سيناريوهات غير آمنة ومهددة للاستقرار على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وهو ما يستلزم انتباهاً داخلياً من القوى السياسية والنخب بشكل عام وكذلك اهتماماً من الفواعل الدولية والإقليمية.

الهوامش

([1]) Lydia Summerlee: "Assessing the Stability of Elite Political Culture: An Empirical Analysis of the Attitudes of Elected Officials in Canada". Submitted to the Department of Political Science In partial fulfillment of the requirements for Master of Arts, Wilfrid Laurier University, 2011. P. 13.

([2]) هدى حافظ فتكيس، النخبة السياسية في تونس (١٩٥٦-١٩٧٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٦٧.

([3]) دينا هاتف مكي، النخبة ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال – دراسة حالة العراق ومصر، اطروحة دكتوراه) غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة، ٢٠٠٥، ص٨.

([4]) ناظم نواف ابراهيم، النخبة السياسية والتنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة وصفية–تحليلية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٥١)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، ص٧.

([5]) للمزيد ينظر: دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع السياسي، ترجمة أحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر والطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص١١.

([6]) توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٨، ص ٣.

([7]) محمد شطب عيدان المجمعي، " النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية(٤)، كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص١٣٤.

([8]) علي رحومة سحبون، إشكالية التراث والحداثة في الفكر العربي المعاصر، توزيع منشأت المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص٤٥.

([9]) صموئيل هنتغتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية الامريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥، ص٣٧.

([10]) علي اسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩٦.

([11]) هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢.

([12]) ليورالوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشان ميران، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٤، ص١١٤.

([13]) علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٧.

([14]) نزار العوصجي، الانتماء الوطني، مجلة يوريوتايمز، صحيفة عربية دولية، السويد، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://euro-times.com

([15]) محمد محمود خضر سعيد، تهديدات الاجرام السياسي والمعلوماتي على روح الانتماء لدى الشباب، مجلة كلية الآداب، العدد (١١) جامعة بورسعيد ٢٠١٨، ص ص٩٢٢-٩٢٣.

([16]) محمد الحمزة، انتماء وولاء ومحبة، شبكة العربية، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net

(١٧) جمال عبدالجواد، مصر في السياسة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٩.

(١٨) عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥.

(19) Dunstan M. Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, New York: Africana Pub co, 1981, p91

(٢٠) محمد بشير حامد، الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة للتجربة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٩٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٧.

(٢١) روبرت كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة :مصطفى مجدي الجمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص١٩٤.

(٢٢) صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٩، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٧.

(٢٣) ابتسام محمد الجازولي، العامل الاثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة النيلين، ٢٠٠٩، ص١٦٠.

(٢٤) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، ٢٠١٢، ص٧٠.

(٢٥) محجوب الباشا، انفصال جنوب السودان وسياسة السودان الافريقية، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد (١٠) المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، السودان، ٢٠١٢، ص٣٠.

(٢٦) التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوربي بشأن الاستفتاء في جنوب السودان، مركز كارتر، ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: https://aceproject.org

(٢٧) الوضع الأمني في جنوب السودان، تقرير، المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، جنوب السودان، ٢٤ أبريل ٢٠٢٠، ص. ١١-١٢، متاح على الرابط: https://publications.iom.int › pdf › wmr-2020-ar

(٢٨) فيصل محمد صالح، مستقبل العملية السياسية في السودان، ٢٠٢٤، موقع العربية، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net

(٢٩) شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الافريقية، العدد (١)، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠٢٤، ص ص٣٥٦-٣٦٠.

(٣٠) عائشة بو عشيبة، تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في افريقيا-دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠١٣، ص٨٦.

(٣١) عبده مختار موسى، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٠.

(٣٢) رعد خضير صليبي، السودان في عهد المشير عمر البشير، دار محرر الكتاب، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٨.

(٣٣) بهاء الدين مكاوي، التنوع الأثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٤٥.

(٣٤) إبراهيم أحمد نصر الدين، الإندماج الوطني في أفريقيا والخيار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٤، ص٤٠.

(٣٥) سعد الدين ابراهيم، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٢.

(٣٦) ابراهيم عبداللطيف عبدالمطلب خوجلي، الدولة الفاشلة: المعطيات التحديات المالآت: السودان انموجاً، مجلة ريحان للنشر العلمي، العدد (١١)، مركز فكر للدراسات والتطوير، سوريا، ٢٠١٢، ص١٩٢.

(٣٧) للمزيد يُنظر: منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، الساق للنشر والتوزيع، الخرطوم،٢٠٠٣، ص ١٠١-١١٥.

(٣٨) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مكتبة الاسرة، القاهرة،٢٠١٥، ص١١٤.

(٣٩) أكرم بركان، النزاعات الداخلية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من منظور الدول الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان–اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠١٧، ص٢٤٢.

(٤٠) جورج كعدي، الفقر في السودان يستحضر قضيّة الفقر في العالم، العربي الجديد، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.u

(٤١) أكرم بركان، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

(٤٢) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٥٧.

(٤٣) ذاكر محدي الدين عبدالله، الهامش والمركز: جدلية الصراع والسلام في السودان، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٣٠) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٥٩.

(٤٤) أكرم بركان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

(٤٥) كريم رقولي واحلام وغليسي، النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا: دراسة حالة نيجريا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٣)، جامعة الجيلاني، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٣٥٧.

(٤٦) اسراء احمد فؤاد، انعكاسات الحرب على اقتصاد السودان، ٢٠٢٤، موقع اليوم السابع، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com

(٤٧) خضر الخواض جاد الرب،" الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني :الأنماط والآثار"، مجلة آفاق الهجرة، عدد (١١)، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، الخرطوم، ٢٠١٣، ص٤٦.

(٤٨) التعليم في السودان. مستقبل الطلاب في مهب الحرب، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net

(٤٩) السودان يواجه أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي على الإطلاق، متاح على الرابط التالي: https://news.un.org

(٥٠) بعد عامٍ من الحرب، الآلاف ما زالوا يضطرون للفرار من السودان، متاح على الرابط https://www.unhcr.org

(٥١) منى حسين عبيد، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (٣) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٧٥٢.

* (جنجاويد) أو (جنجويد) مصطلح سوداني مكون من مقطعين هما: (جن) بمعنى جني، ويقصد بها أن هذا الجني (الرجل) يحمل مدفعا رشاشا من نوع (جيم ٣) المنتشر في دارفور بكثرة، و(جويد) ومعناها الجواد، ومعنى الكلمة بالتالي هو: الرجل الذي يركب جوادا ويحمل مدفعاً رشاشا، وكلمة جنجويد ترمز للرجال الذين يقاتلون من فوق الخيل ويحملون الـ (جيم٣) أي (البندقية الآلية المعروفة) والكلمة تأتي من (جنجد) حسب رواياتهم وتعني (النهب) حيث أنهم منذ سنوات عديدة يحترفون النهب المسلح بمنطقة دارفور، ويقولون (نمشي نجنجد) أي ننهب ومنها أتت تسميتهم بالجنجويد، ولا يقصد بهم قبيلة معينة او فصيل معين وكان يطلق على كل من يحمل تلك الصفات، وكل هذه القبائل الأفريقية تستخدم اللغة العربية كلغة تخاطب فيما بينهم مع وجود لهجات خاصة بكل قبيلة، ونجد أن طبيعة عمل الجنجويد معظمها رعي الماشية والبدوية وخاصة الإبل والأبقار والزراعة في مناطق ضيقة داخل أو حول مساكنهم لاكتفاء الأسرة المحدود ولترحالهم الدائم، ويطلق كذلك على كل البدو الذين لهم تلك الصفات من العرب او الأفارقة وقليل منهم يسكن المدن، فهم رحّل (دائمي الترحال) ومنهم من يمتهن النهب لجلب القوت له ولأسرته، وقد ارتبط هذا المصطلح بأزمة دارفور بشكل كلي، إذ ينسب سكان دارفور من ذوي الأصول الإفريقية هذا المسمى لميليشيات شبه منظمة وذات أصول عربية تعمل على فرض سطوة الحكومة المركزية على الإقليم، وتتهم أيضاً بتنظيم عمليات اغتصاب وإبادة جماعية ضد السكان الأصليين. ويذكر أنها من الأسباب المباشرة لتفجر قضية دارفور بالمحافل العالمية، فضلاً عن ما يعانيه سكان دارفور من التهميش الحكومي وانعدام البنية التحتية. للمزيد يُنظر: جولي فلينت، ما بعد الجنجويد: فهم ميليشيات دارفور، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠٠٩.

([52]) International Crisis Group“ :Stopping Sudan’s Descent into full- blown civil war،”
(Brussels: International Crisis Group, 20 April 2023)

([٥٣]) اسامة ابو بكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، متاح على الرابط التالي:
https://www.arab-reform.net

([٥٤]) أبرز الحركات المسلحة بالسودان وأهم الاتفاقات التي عقدت معها، شبكة الجزيرة الاعلامية، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net

المصادر

١) ابتسام محمد الجازولي، العامل الاثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة النيلين، ٢٠٠٩.

٢) إبراهيم أحمد نصر الدين، الإندماج الوطني في أفريقيا والخيار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٣) ابراهيم عبداللطيف عبدالمطلب خوجلي، الدولة الفاشلة: المعطيات التحديات المالآت: السودان انموجاً، مجلة ريحان للنشر العلمي، العدد (١١)، مركز فكر للدراسات والتطوير، سوريا، ٢٠١٢.

٤) أبرز الحركات المسلحة بالسودان وأهم الاتفاقات التي عقدت معها، شبكة الجزيرة الاعلامية، متاح على الرابط التالي:

٥) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٦) اسامة ابو بكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، متاح على الرابط التالي:

٧) اسراء احمد فؤاد، انعكاسات الحرب على اقتصاد السودان، ٢٠٢٤، موقع اليوم السابع، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com

٨) أكرم بركان، النزاعات الداخلية بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من منظور الدول الفاشلة – دراسة لحالة النزاع في السودان–اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ٢٠١٧.

٩) بعد عامٍ من الحرب، الآلاف ما زالوا يضطرون للفرار من السودان، متاح على الرابط https://www.unhcr.org

١٠) بهاء الدين مكاوي، التنوع الأثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.

١١) التعليم في السودان. مستقبل الطلاب في مهب الحرب، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net

١٢) التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوربي بشأن الاستفتاء في جنوب السودان، مركز كارتر، ٢٠١١، متاح على الرابط التالي: https://aceproject.org

١٣) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق، ٢٠١٢.

١٤) توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٨.

١٥) جمال عبدالجواد، مصر في السياسة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

١٦) جورج كعدي، الفقر في السودان يستحضر قضيّة الفقر في العالم، العربي الجديد، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.u

١٧) خضر الخواض جاد الرب، "الهجرة الداخلية بالمجتمع السوداني: الأنماط والآثار"، مجلة آفاق الهجرة، عدد (١١)، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، الخرطوم، ٢٠١٣، ص٤٦.

١٨) دينا هاتف مكي، النخبة ودورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال – دراسة حالة العراق ومصر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة، ٢٠٠٥.

١٩) دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع السياسي، ترجمة أحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر والطباعة، بغداد، ١٩٨٠.

٢٠) ذاكر محدي الدين عبدالله، الهامش والمركز: جدلية الصراع والسلام في السودان، مجلة دراسات اقليمية، العدد (٣٠) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

٢١) رعد خضير صليبي، السودان في عهد المشير عمر البشير، دار محرر الكتاب، بغداد، ٢٠٠٩.

٢٢) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مكتبة الاسرة، القاهرة،٢٠١٥.

٢٣) روبرت كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة :مصطفى مجدي الجمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٢٤) سعد الدين ابراهيم، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٥) السودان يواجه أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي على الإطلاق، متاح على الرابط التالي:
https://news.un.org

٢٦) شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الافريقية، العدد (١)، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠٢٤.

٢٧) صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في الفترة ١٩٦٩–١٩٨٩، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٢٨) صموئيل هنتغتون، من نحن: التحديات التي تواجه الهوية الامريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥.

٢٩) عائشة بو عشيبة، تأثير العامل الاثني على الوحدة الوطنية في افريقيا–دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠١٣.

٣٠) عبدالسلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٣١) عبده مختار موسى، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٤) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٢) علي اسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٣٣) علي رحومة سحبون، إشكالية التراث والحداثة في الفكر العربي المعاصر، توزيع منشأت المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٧.

٣٤) علي وتوت وآخرون، المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ٢٠٠٨.

٣٥) فيصل محمد صالح، مستقبل العملية السياسية في السودان، ٢٠٢٤، موقع العربية، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net

٣٦) كريم رقولي واحلام وغليسي، النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا: دراسة حالة نيجريا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٣)، جامعة الجيلاني، الجزائر، ٢٠٢٠.

٣٧) ليور الوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشان ميران، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٤.

٣٨) محجوب الباشا، انفصال جنوب السودان وسياسة السودان الافريقية، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد (١٠) المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، السودان، ٢٠١٢.

٣٩) محمد الحمزة، انتماء وولاء ومحبة، شبكة العربية، متاح على الرابط التالي:
https://www.alarabiya.net

٤٠) محمد بشير حامد، الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة للتجربة السودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٩٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٤١) محمد شطب عيدان المجمعي، " النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية(٤)، كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.

٤٢) محمد محمود خضر سعيد، تهديدات الاجرام السياسي والمعلوماتي على روح الانتماء لدى الشباب، مجلة كلية الآداب، العدد (١١) جامعة بورسعيد ٢٠١٨.

٤٣) ¯منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، الساق للنشر والتوزيع، الخرطوم،٢٠٠٣.

٤٤) منى حسين عبيد، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (٣) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٤٥) ناظم نواف ابراهيم، النخبة السياسية والتنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة وصفية–تحليلية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٥١)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

٤٦) نزار العوصجي، الانتماء الوطني، مجلة يوريوتايمز، صحيفة عربية دولية، السويد، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:

٤٧) هدى حافظ فتكيس، النخبة السياسية في تونس (١٩٥٦-١٩٧٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٤٨) هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٤٩) الوضع الأمني في جنوب السودان، تقرير، المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، جنوب السودان، ٢٤ أبريل ٢٠٢٠، ص. ١١-١٢، متاح على الرابط: https://publications.iom.int › pdf › wmr-2020-ar

50) (Brussels: International Crisis Group, 20 April 2023(

51) 1 Lydia Summerlee: "Assessing the Stability of Elite Political Culture: An Empirical Analysis of the Attitudes of Elected Officials in Canada". Submitted to the Department of Political Science In partial fulfillment of the requirements for Master of Arts, Wilfrid Laurier University, 2011. P. 13.

52) Dunstan M. Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan , New York: Africana Pub co, 1981.

53) https://euro-times.com

54) https://www.aljazeera.net

55) https://www.arab-reform.net

56) International Crisis Group: "Stopping Sudan's Descent into full- blown civil war",